السلطات سعودية تُحول فريضة الحج إلى أداة قمع وجباية

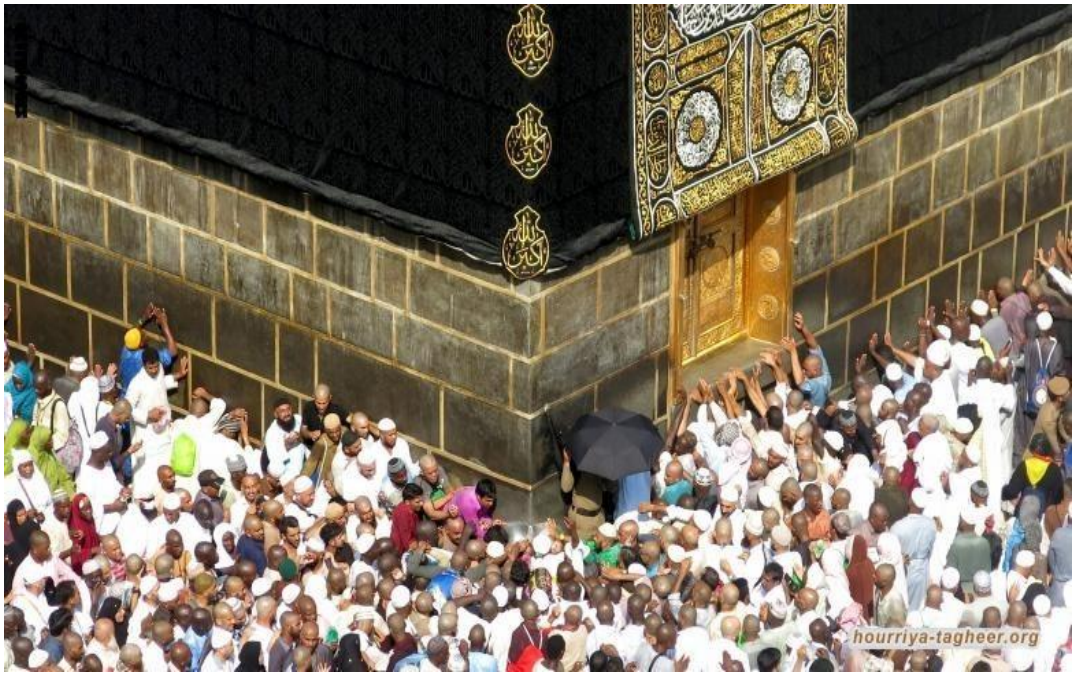

البيان الذي رفعه النظام تحت شعار "لا حج بلا تصريح"، يكشف عن تغليب العقلية "البوليسية" والربحية على روحانية الشعائر، حيث وصلت التهديدات المالية إلى أرقام خيالية تهدف إلى ترهيب الفقراء ومنعهم من بيت ا الحرام.

كما كشف البيان عن منظومة عقوبات انتقامية حيث قرر النظام فرض غرامة تصل إلى 20 ألف ريال على كل من يضبط وهو يحاول أداء الحج دون تصريح، مع التهديد بالترحيل والمنع من دخول المملكة لمدة 10 سنوات.

ولم يتوقف الترهيب عند هذا الحد، بل فرض النظام غرامة تصل إلى 100 ألف ريال على كل من يسهل أو ينقل أو يؤوي حاجا، في محاولة واضحة لتمزيق أواصر التكافل بين المسلمين وتحويل المواطنين والمقيمين إلى مخبرين لصالح أجهزة القمع.

هذه الإجراءات ليست لتنظيم الحج كما يدعي النظام، بل هي اعتراف ضمني بفشل الإدارة السعودية في استيعاب ضيوف الرحمن رغم المليارات التي تُنفق على المشاريع الاستعراضية.

وإن تحويل الحج إلى "تأشيرات سياحية" تُمنح للمشاهير والمطبلين بينما يُهدد من يرغب بأداء ركن من أركان الإسلام ولا يملك الأموال اللازمة بالسجن والغرامة والترحيل، ما يثبت أن النظام يرى في الحرمين الشريفين "ملكية خاصة" يمنح صكوك الغفران فيها لمن يشاء ويحرم منها من يشاء.